

Distr.: General
15 December 2021
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير الفترة الممتدة من 18 حزيران/يونيه إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويتضمن لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات القائمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويشمل ذلك ما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، يشمل التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار مجلس الأمن 2349 (2017).

ثانيا - التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

2 - عقب اختتام الدورات الانتخابية للفترة 2020-2021، ظلت عملية توطيد الديمقراطية في المنطقة تحقق نتائج متباينة. فقد وقع انقلاب في غينيا في أعقاب انقلاب ثان في مالي. وعلى النقيض من ذلك، جرت انتخابات رئاسية سلمية وذات مصداقية في كابو فيردي، فكانت مثالا إيجابيا للديمقراطية.

3 - واستمرت عمليات الحوار في بوركينا فاسو والسنغال وتوغو من أجل بناء توافق الآراء بشأن المسائل السياسية والأمنية. وأدت المبادرات التصالحية التي اتخذها رئيسا كل من بنن وكوت ديفوار إلى تخفيف حدة التوترات السياسية في البلدين. ولم يحرز تقدم في عمليات الإصلاح الدستوري في غامبيا وغينيا بيساو في ضوء الأجواء السياسية المتسمة بالاستقطاب. وأفضت عمليات العدالة الانتقالية في ليبريا وغامبيا إلى إجراء محادثات وطنية بشأن العدالة والمساءلة والمصالحة. وفي ظل تلك الخلفية، يبدو أن الالتزام الذي أعرب عنه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باستعراض واستكمال البروتوكول A/SP1/12/01 المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، المكمل للبروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وصون السلام والأمن يشير إلى اعتزام الجماعة الاقتصادية معالجة المظالم الأساسية المتعلقة بأوجه القصور في الحوكمة، وعدم احترام حدود الولايات الرئاسية، والتغييرات الحكومية غير الدستورية.

4 - وعلى الصعيد الأمني، استمرت الهجمات المنسقة الواسعة النطاق التي تشنها الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة على أهداف عسكرية ومدنية. وقد أتاح الاجتماع الثالث لمنتدى حكام حوض بحيرة تشاد للتعاون الإقليمي بشأن تحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة، والاجتماع الثالث لحكام مناطق





ليبتاكو – غورما الحدودية فرصة مكنت أصحاب المصلحة من تبادل الآراء بشأن التعاون بين الأقاليم وبين المجتمعات المحلية من أجل تناول ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن، التي لا تزال تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وفي التشريد وانتهاكات حق الأطفال في التعليم. وفي الوقت نفسه، تزايد التركيز والاهتمام فيما يتعلق بالأثر المحتمل لانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة القادمين من ليبيا وأماكن أخرى على البلدان المجاورة، بما في ذلك بلدان منطقة الساحل.

5 – وعلى الرغم من أن اقتصادات المنطقة دون الإقليمية استأنفت نموها، فإن عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، التي تفاقمت بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أثارت احتجاجات في العديد من البلدان.

ألف – السياسة والحوكمة

6 – في بنن، التقى الرئيس باتريس أتاناز غيوم تالون بالرئيس السابق توماس بوني يايي في 22 أيلول/سبتمبر، وأفادت التقارير أن أصحاب المصلحة الوطنيين أعربوا عن تقديرهم لذلك اللقاء. ودعا السيد بوني يايي إلى عقد منتدى استشاري شامل للجميع، وإطلاق سراح القادة السياسيين المحتجزين، وعودة الشخصيات المعارضة من المنفى.

7 – وفي بوركينا فاسو، عين الرئيس روش مارك كريستيان كابوري وزيرين جديدين للدفاع والأمن في 1 تموز/يوليه في إطار مبادرة اتخذها لبناء توافق الآراء. واستؤنف الحوار السياسي بين أحزاب المعارضة والحكومة في 27 أيلول/سبتمبر بعد ثلاثة أشهر من الجمود بسبب مطالب المعارضة المتصلة بأمور منها استمرار انعدام الأمن. وأفضت المحادثات إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف بشأن استراتيجية للتصدي لانعدام الأمن وتعزيز قدرة السكان المتضررين على الصمود. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس الوزراء كريستوف جوزيف ماري دابيري. وقد حل محله السيد لاسينا زيربو، الذي شكل حكومة جديدة مؤلفة من 25 وزيرا في 13 كانون الأول/ديسمبر.

8 – وفي كابو فيردي، جرت انتخابات رئاسية في بيئة سلمية في 17 تشرين الأول/أكتوبر. وحصل رئيس الوزراء السابق خوسي ماريا بيريرا نيفيس، الذي حظي بدعم الحزب الأفريقي لاستقلال كابو فيردي، على 51,5 في المائة من الأصوات، مقابل 42,6 في المائة لكارلوس ألبرتو واهنون دي كارفالو فيغا، الذي حظي بدعم الحزب الحاكم، وهو الحركة من أجل الديمقراطية. وكان تقييم بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للعملية تقييما إيجابيا. وأدى السيد نيفيس اليمين الدستورية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر.

9 – وفي كوت ديفوار، التقى الرئيس الحسن واتارا في 27 تموز/يوليه بالرئيس السابق لوران غباغبو، الذي عاد إلى البلد في حزيران/يونيه بعد غياب دام 10 سنوات بسبب اتهامه أمام المحكمة الجنائية الدولية بالتورط في أعمال العنف التي شهدها البلد عقب انتخابات عام 2010، وتبرئته من ذلك في وقت لاحق. وأكد الاثنان التزامهما بالنهوض بالمصالحة الوطنية وتنشئة جيل جديد من القادة السياسيين. وفي 7 آب/أغسطس، أعلن الرئيس واتارا الإفراج عن 78 شخصا اعتقلوا في أعقاب الأزمة التي تلت الانتخابات التي شهدها البلد في عام 2020، مع العفو عنهم. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ السيد غباغبو حزبا سياسيا جديدا، هو حزب الشعوب الأفريقية – كوت ديفوار.

10 - وفي غامبيا، في 4 كانون الأول/ديسمبر، أجرى البلد أول انتخابات رئاسية له منذ عودته إلى الحكم الديمقراطي بطريقة سلمية. ورأت بعثات المراقبة المحلية والدولية أن الاقتراع اتسم بالشفافية وشمل الجميع. ومن بين 157 962 من مواطني غامبيا المسجلين للتصويت، بلغت نسبة النساء 57 في المائة، وبلغت نسبة الشبان والشابات دون سن الخامسة والثلاثين 58 في المائة. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 89,3 في المائة، مما بيّن الاهتمام الكبير الذي أولاه مواطنو غامبيا لاتخاذ القرار بشأن قيادة بلدهم. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة فوز الرئيس الحالي أداما بارو، من الحزب الوطني الشعبي، بنسبة 53 في المائة من الأصوات، يليه حسين داربوي، من الحزب الديمقراطي المتحد، بنسبة 28 في المائة، ثم أربعة مرشحين آخرين، وهم ماما كانديه من المؤتمر الديمقراطي الغامبي (12 في المائة)؛ وخليفة صلاح من المنظمة الشعبية الديمقراطية للاستقلال والاشتراكية (4 في المائة)؛ وعيسى فال، المرشح المستقل (2 في المائة)؛ وعبد الله ابراهيم جالو من حزب الوحدة الوطنية (1 في المائة). وفي حين رفض كل من السيد داربوي والسيد كانديه النتائج، لم يتقدم بالشكوى أمام المحكمة العليا سوى السيد داربوي. وفي الوقت نفسه، في 25 كانون الثاني/نوفمبر، قدمت لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويض تقريرها النهائي إلى الرئيس، الذي يتعين عليه نشره في غضون 30 يوما. ويتعين على الحكومة أن تعد ورقة مقترحات تبين فيها موقفها من التوصيات التي قدمتها اللجنة في غضون ستة أشهر من تاريخ تقديم التقرير.

11 - وفي غانا، في آب/أغسطس، كشف المؤتمر الوطني الديمقراطي، وهو الحزب المعارض الرئيسي، عن مطالبه بشأن الإصلاح الانتخابي في أعقاب مقترحات قدمتها اللجنة الانتخابية في أيار/مايو. ودعا الحزب، في جملة أمور، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على اللجنة الاستشارية المشتركة بين الأحزاب، وإنشاء مكتب مستقل لتنظيم الأحزاب السياسية. وفي 5 آب/أغسطس، أدى كيسي أغيينغ اليمين الدستورية أمام الرئيس نانا أدو أكوا أكوفو - أدو، بعد تعيينه مدعيا خاصا للبلد ليقوم بالتحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة الجناة فيها، عقب استقالة المدعي الخاص السابق في عام 2020.

12 - وفي غينيا، في 5 أيلول/سبتمبر، أدى انقلاب إلى الإطاحة بالرئيس ألفا كوندي وحكومته وإلى تعليق دستور عام 2020. وفي وقت لاحق، تم تعليق عضوية غينيا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، في حين بدا أن قادة الانقلاب، الذين أنشأوا اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية، يحظون بدعم أصحاب المصلحة الوطنيين. ومنحت الجماعة الاقتصاديةُ اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية مهلة ستة أشهر للمرحلة الانتقالية، وفرضت جزاءات على أعضاء تلك اللجنة وأفراد أسرهم. وفي 27 أيلول/سبتمبر، عقب مشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة الوطنيين، أصدرت اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية ميثاقا انتقاليا ينص على تشكيل حكومة مدنية ومجلس وطني انتقالي يتألف من 81 عضوا. وسيكلف هذا المجلس عند إنشائه بصياغة وضع دستور جديد وتحديد جدول زمني للمرحلة الانتقالية. وحظر الميثاق على جميع أعضاء المؤسسات الانتقالية خوض الانتخابات الوطنية والمحلية، التي لم يحدد موعدها بعد. وأدى زعيم الانقلاب، العقيد مامادي دومبويا، اليمين الدستورية كرئيس للمرحلة الانتقالية في 1 تشرين الأول/أكتوبر، وعين محمد بيافوغي رئيسا للوزراء في 6 تشرين الأول/أكتوبر.

13 - وفي غينيا - بيساو، وعلى خلفية استمرار الإضرابات في القطاع العام، بذلت الحكومة جهودا لمعالجة قضايا الحوكمة الاقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وفي غضون ذلك، استمرت التوترات بين الرئيس أومارو سيسوكو إمبالو والبرلمان بشأن عمليات الإصلاح الدستوري المتوازية والمتنافسة. واشتد توتر العلاقات بين الرئيس ورئيس الوزراء نونو غوميس نابيام بسبب هبوط طائرة في تشرين الأول/

أكتوبر دون علم الحكومة، والتقارير التي أفادت أن اتفاقا للتنقيب عن النفط وُقع مع السنغال دون علم الحكومة أو البرلمان، مما دفع هذا الأخير إلى إعلان أن الاتفاق لاغ وباطل.

14 - وفي ليبريا، قدم مجلس الشيوخ تقريرا إلى الرئيس جورج مانيه ويا، نصح فيه بعدم إنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب والجرائم الاقتصادية، على خلاف ما أوصي به في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة في عام 2009، واقترح بدلا من ذلك إنشاء لجنة للعدالة الانتقالية لاستعراض النتائج التي توصلت إليها لجنة الحقيقة والمصالحة. وانتقدت منظمات حقوق الإنسان ذلك الاقتراح، مشيرة إلى أن من شأن إنشاء لجنة جديدة أن يقوض توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وأن يؤدي إلى الازدواجية بالنظر إلى دور اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت احتجاجات متكررة دفعت إليها مطالب اجتماعية واقتصادية.

15 - وفي مالي، ظل الوضع السياسي يتسم بالهشاشة. وفي أعقاب انقلاب عسكري ثان وقع في 24 أيار/مايو، تولى زعيم الانقلاب، العقيد أسيمي غويتا، رئاسة المرحلة الانتقالية. وأدى هذا الحدث إلى اشتداد حالة عدم اليقين بشأن الفترة الانتقالية المتفق عليها، الممتدة 18 شهرا والتي كان من المقرر في البداية أن تنتهي في شباط/فبراير 2022 بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. بيد أن التحضير للاقتراع توقف حين انصب تركيز السلطات على إجراء حوار وطني واسع النطاق بشأن الإصلاحات (المؤتمر الوطني لإعادة التأسيس)، المقرر أن يختتم في 30 كانون الأول/ديسمبر. ومن المقرر أن يحدد هذا المنتدى طرائق الاصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية، وأن يقرر موعدا جديدا للانتخابات. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، فرض قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات محددة الأهداف على أفراد من السلطات الانتقالية وأسرهم.

16 - وفي موريتانيا، وعلى خلفية تنامي تطلعات الجماهير إلى تحقيق نتائج ملموسة، واصل الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إجراء مناقشات ثنائية مع قادة المعارضة حول القضايا المتعلقة بالتماسك الاجتماعي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية. وكررت أحزاب المعارضة من جانبها دعوتها إلى إجراء حوار سياسي يكتسي الطابع المؤسسي. وأدت الإجراءات القضائية المتخذة ضد الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز وأعضاء آخرين في حكومته إثر تحقيق يتعلق بالفساد إلى اعتقال الرئيس السابق واحتجازه في 22 حزيران/يونيه.

17 - وفي النيجر، ركزت الحكومة الجديدة على معالجة الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة في المناطق المضطربة من البلد، وعلى رفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وفرص الحصول على التعليم، وخاصة للفتيات. وفي الوقت نفسه، ظل المرشح المنهزم في الانتخابات الرئاسية، ماهامان عثمان، يرفض نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في 21 شباط/فبراير، وقدم طعنا بشأنها أمام محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 21 حزيران/يونيه. وفي ظل تلك الخلفية، لم يحرز تقدم يذكر في الحوار السياسي، على الرغم من أن الحكومة كررت استعدادها للتحاور مع جميع الأحزاب السياسية. واستمرت الجهود التي تبذلها مالي والنيجر لإصلاح العلاقات بينهما بعد أن أدلى رئيس النيجر، محمد بازوم، بملاحظات في 9 تموز/يوليه أعرب فيها عن إدانته الشديدة للانقلاب الثاني الذي وقع في مالي في 24 أيار/مايو.

18 - وفي نيجيريا، في 1 تشرين الأول/أكتوبر، وبمناسبة إحياء ذكرى استقلال البلاد، أكد الرئيس محمد بخاري من جديد التزام الحكومة بالوحدة الوطنية ودعا إلى الحوار. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أقر

البرلمان مشروع تعديل قانون الانتخابات، الذي يقضي، ضمن أمور أخرى، بأن يتم تحديد نتائج الانتخابات بالوسائل الإلكترونية، وأن تنظم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الانتخابات الأولية للأحزاب السياسية. وانتخب الحزب الشعبي الديمقراطي، وهو حزب المعارضة الرئيسي، خلال مؤتمره الوطني المعقود يومي 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر، أعضاء لجنته العاملة الوطنية لتتولى قيادة الحزب، كما انتخب رئيس مجلس الشيوخ السابق، إيورشيا أيو، رئيسا وطنيا لتلك اللجنة. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أجريت انتخابات لتنصيب حاكم لولاية أنامبرا في بيئة سلمية نسبيا.

19 - وفي السنغال، توصلت اللجنة السياسية للحوار الوطني، إلى توافق في الآراء بشأن معظم المسائل المطروحة، بما فيها انتخاب رؤساء البلديات ورؤساء المجالس البلدية بالاقتراع المباشر. بيد أن أحزاب المعارضة احتجت على قانون انتخابي جديد اعتمدته الجمعية الوطنية في 12 تموز/يوليه، وانتقدت التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات، الذي اعتمد في 25 حزيران/يونيه، باعتبارها تؤثر سلبا على حرية التعبير. وقبل الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 23 كانون الثاني/يناير 2022، ظهر تحالفان معارضان جديدان، محورهما تجمع الوطنيين الأفارقة السنغاليين من أجل العمل والأخلاقيات والإخاء (Pastef-Les patriotes)، بقيادة عثمان سونكو، والحزب الديمقراطي السينغالي، بقيادة عبد الله واد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقب تأجيل محاكمة بارتيليمي دياس، مرشح المعارضة المنتمي لائتلاف "ياوي أسكان وي" لانتخابات رئاسة بلدية داكار المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير 2022، وقعت اشتباكات بين الشرطة وأنصار الائتلاف.

20 - وفي سيراليون، في 13 أيلول/سبتمبر، وقّع اتحاد الأحزاب السياسية التقدمية، الذي يضم 10 أحزاب معارضة منها حزب المؤتمر الشعبي العام، مذكرة تفاهم للعمل معا على النهوض بالمصالحة الوطنية في سياق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها عام 2023.

21 - وفي توغو، اختُتمت المشاورات الوطنية بين الأحزاب السياسية بسلسلة من التوصيات بشأن الإصلاحات الدستورية والانتخابية. وشاركت غالبية الأحزاب السياسية في الحوار الذي انطلق في شباط/فبراير، ولكن التحالف الوطني من أجل التغيير، وهو حزب معارض، انسحب منه في وقت لاحق مشيرا إلى شكوكه بشأن مصداقية العملية. واعتمد البرلمان في 1 تشرين الأول/أكتوبر قوانين تتعلق بالانتخابات واللامركزية والحريات العامة.

22 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، في اجتماع وزاري استثنائي عقد في أكرا، اتفقت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على هيكل جديد لمفوضية الجماعة الاقتصادية والهيئات ذات الصلة بها من أجل تعزيز فعالية المنظمة. وحصلت توغو وغامبيا وغانا وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا على ستة من مناصب المفوضية الجديدة المكونة من سبعة أعضاء، وستتولى غامبيا رئاسة المفوضية في الفترة المقبلة. وقررت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في دورتها العادية الستين المعقودة في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر، أن تجري مزيدا من المشاورات بغية وضع الصيغة النهائية لتوزيع الأشخاص المعينين في مفوضية الجماعة الاقتصادية بموجب نظامها الداخلي، ومددت فترة ولاية شاغلي تلك المناصب الحاليين بستة أشهر، أي إلى غاية حزيران/يونيه 2022.

باء – الحالة الأمنية

23 – رغم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، ظلت الحالة الأمنية معقدة وصعبة. فقد واصلت الجماعات المتطرفة العنيفة توسيع نطاق عملياتها في منطقة الساحل، ولا سيما في منطقة ليبتاكو – غورما الثلاثية الحدود الواقعة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، مستهدفة المدنيين وقوات الأمن على السواء.

24 – وفي بوركينا فاسو، تعرضت فرق الدفاع المدني والأهداف العسكرية لعدة هجمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في 11 تموز/يوليه، حين قتل ما لا يقل عن سبعة من عناصر الدفاع المدني في هجوم على قرية نيها – موسي في المنطقة الوسطى الشمالية؛ وفي 8 آب/أغسطس، حين قتل 14 جنديا في قرية دونكون بمقاطعة تويني بالقرب من الحدود مع مالي؛ وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر، حين وقعت مفرزة عسكرية في كمين في بيرغو بالمنطقة الوسطى الشمالية، مما أسفر عن مقتل 14 جنديا. ووقع هجوم كبير في 18 آب/أغسطس، عندما وقعت قافلة مؤلفة من 80 مركبة في كمين على طريق أربيندا – غورغادجي بمنطقة الساحل، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 86 شخصا، من بينهم 65 مدنيا. وأصبحت المنطقة الجنوبية الغربية من بوركينا فاسو نقطة ساخنة، حيث قامت الخلايا المتطرفة بترهيب السكان والسلطات المحلية. واستخدمت أجهزة متفجرة يدوية الصنع في مقاطعة كومو المتاخمة لكوت ديفوار، مما تسبب في وقوع وفيات في صفوف الجيش. وأفضى هجوم شُن على أحد مراكز قوات الدرك في 14 تشرين الثاني/نوفمبر وقتل فيه أكثر من 50 دركيا إلى مظاهرات شعبية احتجاجا على تفاقم انعدام الأمن، وجرت بعدها تغييرات في قيادة الأجهزة الأمنية في البلد. وفي تزايد الحوادث الأمنية منذ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيدَ عن وجود أكثر من 000 80 من الأشخاص المشردين داخليا.

25 – وفي مالي، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير هجمات مستمرة كثر فيها استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإطلاق النيران غير المباشرة على قوات الأمن والمدنيين. ونُفذت هجمات متكررة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على قوافل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ولا سيما في المحور الشمالي الذي يضم كيدال وأغيلهوك وتيساليت. وشُنت كذلك هجمات متكررة على مخيمات البعثة، بما في ذلك في 15 تموز/يوليه، حين شُنت ثلاث هجمات على معسكرات البعثة في تيساليت وميناكا وغاو. كما تعرضت قوات الدفاع المالية لاعتداءات متكررة، مثل تلك التي وقعت في 19 آب/أغسطس بين بوني ودوينتزا و 6 تشرين الأول/أكتوبر في باندياغارا، على التوالي. وتحمل المدنيون وطأة الحصار والترهيب والهجمات من الجماعات المتطرفة، ولا سيما في وسط مالي، بما في ذلك ما استهدف السكان في *دائرة* نيونو. وكان من بين دواعي القلق أيضا ما تعرضت له الشاحنات من هجمات على الطريق الرئيسية التي تربط باماكو بالسنغال.

26 – وفي النيجر، وعلى الرغم من انخفاض عدد الهجمات الإرهابية على العموم، تسببت الغارات على المدنيين واغتيالات الزعماء التقليديين في تشريد مزيد من الأشخاص، لا سيما في منطقة تيلابيري، التي شهدت هجمات متعددة تسببت في مقتل العديد المدنيين في تموز/يوليه وآب/أغسطس وحدهما. واستهدفت الهجمات أيضا قوات الجيش. ففي 25 آب/أغسطس، هاجم مقاتلو جماعة بوكو حرام مركزا عسكريا في باروا على الحدود مع تشاد، مما أسفر عن مقتل 16 جنديا على الأقل. وأدت العمليات العقابية التي نفذتها قوات الأمن إلى تحييد نحو 50 مسلحا في منطقة ديفا.

27 - وأفيد عن وقوع اشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في المناطق الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي. بيد أن الجماعتين تضررتا بشدة بسبب العمليات الواسعة النطاق التي نفذتها القوات الدولية بمشاركة قوات من بوركينا فاسو ومالي وقوات عملية برخان، وقد شمل ذلك مقتل عدنان أبي وليد الصحراوي، زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، في 16 آب/أغسطس. وظل التنظيم يتصدى بنشاط لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

28 - وظل الوضع في نيجيريا يدعو إلى القلق ويشهد تحديات أمنية متعددة الأوجه، بالإضافة إلى تمرد جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، نصب مسلحون ينتمون إلى فصيل بحيرة تشاد في تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا كمينا لمقاتلي جماعة بوكو حرام في منطقة أبادان ذات الحكم المحلي في ولاية بورنو، مما أسفر عن مقتل قائدين رفيعي المستوى والعديد من مقاتلي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد. وأسفرت الاشتباكات بين الجماعتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن مقتل عشرات المسلحين. واشتبك مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا أيضا مع القوات المسلحة النيجيرية في ولايتي بورنو ويوبي. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت قافلة حاكم ولاية بورنو لهجوم شنه مسلحون يشتبه أنهم ينتمون إلى تنظيم إسلامي في مالام فاتوري بالقرب من الحدود مع النيجر. وتصاعد العنف الذي ترتكبه العصابات الإجرامية في الشمال الغربي، حيث شمل عمليات الاختطاف لأجل الفدية التي تستهدف طلاب المدارس الثانوية وقادة المجتمعات المحلية. وفي 17 آب/أغسطس و 1 أيلول/سبتمبر، اقتحمت عصابات مسلحة مدارس في ساكاي بولاية كاتسينا وفي مارادون بولاية زمفارا، واختطفت عشرات الطلاب. وفي 4 تموز/يوليه، اختطف 10 أشخاص من مستشفى في كادونا. وظلت التقارير تفيد عن وقوع اشتباكات وهجمات انتقامية قبلية، شارك في الكثير منها مزارعون ورعاة، بما في ذلك في ولاية بينوي وولاية بلاتو في المنطقة الوسطى من البلد. وفي الجنوب الشرقي، ظل الوضع متوترا عقب اعتقال نامدي كانو، زعيم منظمة شعب بيافرا الأصلي. وتم كذلك استهداف منشآت عسكرية في هجمات شنت على الأكاديمية النيجيرية للدفاع في ولاية كادونا في 24 آب/أغسطس، وعلى قاعدة عسكرية في ولاية زامفارا في 11 أيلول/سبتمبر. ومن جانبه، نفذ الجيش عمليات قوية ضد فصائل جماعة بوكو حرام. وذكرت مصادر عسكرية، استسلم 000 13 من المرتبطين سابقا بجماعة بوكو حرام وأفراد أسرهم، وذلك بسبب القتال بين الجماعات المتطرفة وضغوط قوات الأمن، حسبما أفادت تلك المصادر. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، هاجم مسلحون تابعون لتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا مخيما يقيم فيه أفراد جماعة بوكو حرام الذين استسلموا، ولكن قوات الأمن صدت الهجوم. وفي الشهر نفسه، أعلن قادة الجيش مقتل أبي مصعب البرناوي، زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا، ثم مقتل خليفته، ملام باكو.

29 - وفي إطار الاستجابة الإقليمية، كثفت بوركينا فاسو وكوت ديفوار العمليات التي تشتركان فيها من أجل مكافحة الإرهاب على طول حدودهما المشتركة، وذلك في أعقاب الهجمات التي شنت على مواقع أمنية في توغبو وتيهيني بشمال كوت ديفوار في حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، أعلنت مالي وبوركينا فاسو، وكذلك النيجر وبوركينا فاسو، عن تعزيز العمليات العسكرية المشتركة. وفي اجتماع استثنائي عقد في نيامي في 31 آب/أغسطس، ناقشت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل سبل وضع مفهوم جديد للعمليات، مع مراعاة إعادة تشكيل عملية برخان والانسحاب الجزئي للقوات التشادية.

30 - وانخفض عدد حوادث انعدام الأمن البحري ولكنها ظلت تتسبب في اضطرابات في التجارة وتفرض عليها تكاليف إضافية. وجاء في تقرير أصدره المكتب البحري الدولي في تشرين الأول/أكتوبر أن 28 من حوادث القرصنة وقعت في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، مع ما ارتبط بذلك من انعدام الأمن، مقارنة بـ 46 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2020. ويعزى هذا الانخفاض، في جملة أمور، إلى الجهود التي تبذلها نيجيريا عن طريق الهيكل الأساسي المتكامل للأمن الوطني وحماية الممرات المائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت الدانمرك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية سفنا للقيام بعمليات أمنية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا.

جيم - السياق الاجتماعي والاقتصادي

31 - قدر البنك الدولي في توقعاته الاقتصادية الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر 2021 أن معدل النمو سيبلغ 3,2 في المائة في عام 2021 في غرب ووسط أفريقيا، مرتفعا بذلك عن معدل -0,8 في المائة المسجل في عام 2020. وقد بدأت اقتصادات غرب أفريقيا تتعافى من الصدمات التي أصابتها بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020، ولكنها لم تصل بعد إلى مسار النمو الذي كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا ستحقق نموا بنسبة 3,6 في المائة في عام 2022. ومن المتوقع أن ينمو أكبر اقتصاد في المنطقة، وهو اقتصاد نيجيريا، من -1,8 في المائة في عام 2020 إلى 2,4 في المائة في عام 2021 نتيجة لتحسن أداء القطاعين النفطي وغير النفطي. وباستثناء نيجيريا، يتوقع أن ينتعش معدل نمو المنطقة دون الإقليمية الضعيف (0,7 في المائة) المسجل في عام 2020 ليبلغ 4,5 في المائة في عام 2021، ثم 5,3 في المائة في عام 2022. ومن المتوقع أن يحقق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا انتعاشا اقتصاديا أسرع بمعدل نمو يبلغ 5,6 في المائة في عام 2021 و 6,1 في المائة في عام 2022، ليعود بذلك إلى مستوى أدائه قبل الأزمة. وواصلت الحكومات تطبيق تدابير لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الديون التي تقيد الحيز المالي. وحسبما ورد في تحليل إقليمي مشترك أجراه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (ولم يشمل نيجيريا)، وصلت سبعة بلدان في المنطقة إلى مستويات "عالية" من مخاطر ضائقة الديون بحلول 30 حزيران/يونيه. وقد أدى ارتفاع نِسب الديون، إلى جانب زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الأكثر تكلفة، إلى زيادة مدفوعات الفائدة في المنطقة. وأصدرت بلدان مثل غانا ونيجيريا سندات يوروبوند بالدولار لجمع 3 بلايين دولار و 4 بلايين دولار، على التوالي، في عام 2021 لدعم النفقات الموجهة نحو النمو. واضطرت عدة حكومات إلى رفع أسعار الخدمات العامة، مما زاد الضغط على المواطنين الذين تضرروا قبل ذلك بسبب الجائحة. واندلعت احتجاجات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في عدة بلدان.

دال - الدعم الإنساني

32 - لا تزال الحالة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية تثير قلقا بالغا، حيث تفاقمت مستويات الضعف المرتفعة بسبب العنف وانعدام الأمن العام والتشرد القسري وسوء التغذية وانتشار الأمراض، لا سيما في منطقة الساحل. وقد جاء في تحليل أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استند فيه إلى مؤشر INFORM لإدارة المخاطر، أن منطقة الساحل توجد في منطقة تشتد فيها مخاطر الأزمات الإنسانية مقارنة بعام 2020، وأن حالة من التدهور لوحظت في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، من

بين بلدان أخرى. ورُفع التصنيف من درجة ”خطورة عالية“ إلى ”خطورة عالية جدا“ في منطقة مارادي في النيجر، وفي مناطق الشرق والساحل والشمال ومنطقة بوكل دو موهون في بوركينا فاسو.

33 - وفي جميع أنحاء منطقة الساحل، ارتفع عدد المشردين داخليا بما قدره 000 200 شخص ليصل إلى 5,5 ملايين، وذلك في معظمه بسبب انعدام الأمن في شمال بوركينا فاسو ومالي، في حين ظل عدد المشردين داخليا مستقرا في النيجر. وفي مالي، ارتفع عدد المشردين داخليا إلى ما يزيد قليلا عن 000 400 بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

34 - وظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة بدرجات تدعو إلى القلق الشديد. ففي جميع أنحاء منطقة الساحل، يواجه نحو 20 مليون شخص حالة من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وعلى الرغم من أن عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يواجهون سوء التغذية الحاد في منطقة الساحل شهد انخفاضا قدره 000 500 ليصل إلى 5,8 ملايين طفل، فإن المعدلات العامة لسوء التغذية لدى الأطفال لا تزال تبعث على عميق القلق.

35 - وفي وسط منطقة الساحل، أغلق 195 مركزا صحيا بسبب انعدام الأمن، مقارنة بإغلاق 136 مركزا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولم يكن معظم المراكز المفتوحة يعمل بكامل طاقته. وواجهت النساء والفتيات أيضا مخاطر متزايدة بالتعرض للاختطاف والزواج القسري والاعتداء الجنسي. وتضرر قطاع التعليم أيضا بشدة. فقد أغلقت 400 5 مدرسة في جميع أنحاء الساحل، مقارنة بـ 000 5 مدرسة أفاد التقرير السابق عن إغلاقها، وكان نحو 13 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس. وتزايدت حالات إغلاق المدارس بشكل ملحوظ في منطقة تيلابيري في النيجر.

36 - وتم تقييد إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية، مما حرم الضعفاء من المعونة التي تشتد حاجتهم إليها وعرض العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لمخاطر متزايدة. وفي نيجيريا، حالت التهديدات القائمة على الطريق السريع بين مايدوغوري وداماساك دون إيصال الإمدادات الإنسانية.

37 - وتسببت الأمطار الغزيرة في وقوع العديد من الوفيات وفي خسائر كبيرة في الممتلكات في عدة بلدان، لا سيما في منطقة الساحل. وسجلت في أعقاب ذلك عددا من حالات تفشي مرض الكوليرا في النيجر، وبدرجة أقل في نيجيريا.

38 - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، تم الحصول على ما نسبته نحو 47 في المائة من تمويل خطط الاستجابة الإنسانية التي وضعتها بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، والتي تتطلب حوالي 2,7 بليون دولار للوصول إلى 16,2 مليون شخص، بعد أن كانت تلك النسبة 16 في المائة في حزيران/يونيه.

39 - وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، سُجلت في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل 000 192 حالة أخرى من حالات الإصابة بمرض فيروس كوفيد-19، وحوالي 000 2 حالة وفاة إضافية. وتم تكثيف حملات التطعيم في جميع أنحاء المنطقة من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وغيره من القنوات، ولكن معدلات السكان الذين تم تطعيمهم بالكامل ظلت منخفضة، إذ قاربت 1 في المائة في بوركينا فاسو والنيجر، مقابل 36 في المائة في كابو فيردي.

هاء - حقوق الإنسان

40 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من التطورات، منها إلغاء عقوبة الإعدام وإنشاء محاكم للجرائم الجنسية في سيراليون. وفي بوركينا فاسو، بدأت في واغادوغو محاكمة الرئيس السابق، بليز كومباوري، ورئيس أركان الدفاع السابق، الجنرال جيلبير ديينديري، و 12 شخصا آخرين بتهمة اغتيال الرئيس السابق، توماس سانكارا، في عام 1987.

41 - ولوحظت تأخيرات في عمليات العدالة الانتقالية الجارية في غامبيا وليبريا. ففي غامبيا، أيدت 17 منظمة لحقوق الإنسان نداء الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي الداعي إلى محاكمة مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في عهد الرئيس السابق يحيى جامع.

42 - وفي بنن، واصلت الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان التنديد بمزاعم استغلال السلطة القضائية، وشجبت الاستمرار في احتجاز ومحاكمة شخصيات سياسية بارزة بتهم من بينها الإرهاب.

43 - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بالشواغل المتعلقة بحرية التجمع. وفي 28 أيلول/سبتمبر، أدت اشتباكات بين أعضاء الحركة الإسلامية في نيجيريا وقوات الأمن إلى اعتقال 57 شخصا وظهور مزاعم أنكرتها الشرطة بوقوع عدة إصابات. وفي ليبريا، أفادت التقارير أيضا بأن الشرطة استخدمت القوة المفرطة أثناء الاحتجاجات السلمية. وفي الوقت نفسه، حثت منظمات المجتمع المدني في غينيا السلطات الانتقالية على تناول انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والتصدي لها في الحاضر.

44 - وفي غانا، أعرب نشطاء وخبراء مستقلون في مجلس حقوق الإنسان عن قلقهم إزاء مشروع قانون تعزيز حقوق الإنسان الجنسية السليمة وقيم الأسرة في غانا، الذي تجري مناقشته في البرلمان، والذي يحتمل أن تكون له آثار على امتثال البلد لالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان. وفي 5 آب/أغسطس، تمت تبرئة 21 ناشطا من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، الذين اعتقلوا في 20 أيار/مايو ووجهت لهم تهم بالتجمع غير القانوني.

45 - وأثارت الحالة الأمنية السائدة في المنطقة دون الإقليمية شواغل جديدة بشأن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سياق منع التطرف العنيف ومكافحته. وفي 15 أيلول/سبتمبر، أفيد عن مقتل نحو عشرة مدنيين في غارة جوية شنتها القوات الجوية النيجيرية على قرية بخاري في ولاية يوبي.

واو - المسائل الجنسانية

46 - أفضت التطورات المتعلقة بمشاركة المرأة وتمثيلها في المجال السياسي إلى نتائج متباينة. ففي بوركينا فاسو، أدى التعديل الحكومي الذي جرى في 1 تموز/يوليه إلى تحقيق حصة 30 في المائة للنساء لأول مرة؛ وعلى النقيض من ذلك، لم تكن سوى امرأة واحدة من بين المفوضين الجدد، البالغ عددهم 15 مفوضا، والذين عينوا أعضاء في المفوضية الانتخابية الوطنية المستقلة في 7 تموز/يوليه، وانخفض عدد الوزيرات من تسع إلى سبع في الحكومة الجديدة التي أعلن تشكيلها في 13 كانون الأول/ديسمبر. وفي ليبريا، عينت عدة نساء وزيرات مساعدات ونائبات للوزراء. ووضعت في عدة بلدان هياكل خطط العمل الوطنية اللامركزية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، لم تكن هناك نساء بين المرشحين للانتخابات الرئاسية التي أجريت في كابو فيردي وغامبيا. وفيما يتعلق بالأطر المؤسسية، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 15 تشرين الأول/أكتوبر استراتيجية

بشأن مكافحة العنف الجنسي وسياسة عامة بشأن التصدي للتحرش الجنسي في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية. وعلى الصعيد الوطني، أنشأت بوركينا فاسو آلية لمعلومات العنف القائم على نوع الجنس واعتمدت مبادئ توجيهية بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

زاي – قضايا الشباب

47 – في مالي، في 17 أيلول/سبتمبر، اجتمع أعضاء المجلس الوطني للشباب مع رئيس الوزراء شوغيل كوكالا مايغا لمناقشة مشاركة الشباب في مؤتمر وطني من المقرر عقده لاحقا ومساهمة الشباب في العملية الانتقالية. وفي السنغال في الفترة من 2 إلى 5 آب/أغسطس، عُقدت الجمعية العامة الرابعة لشبكة القيادات النسائية الشابة في غرب أفريقيا، التي ضمت ممثلات من جميع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمناقشة سبل إعادة هيكلة الشبكة وتنشيطها. وفي توغو، بدأت جلسات الحوار في 2 تموز/يوليه بمشاركة السلطات المحلية ومنظمات الشباب بهدف تعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار. وفي 23 و 24 أيلول/سبتمبر، في أكرا، أجري حوار وطني للشباب بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمناقشة المبادرات التي يقودها الشباب من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف – المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها الممثل الخاص

48 – بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين والإنمائيين، إلى جانب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبدعم من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، قدم الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم للجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، مع الدعوة إلى إجراء إصلاحات مؤسسية واتباع نُهُج تُشرك الجميع في عمليات الإصلاح الدستورية والانتخابية والأمنية.

49 – وعقب الانقلاب الذي وقع في غينيا، قاد الممثل الخاص بعثة إلى كوناكري في 13 أيلول/سبتمبر، التقى خلالها برئيس اللجنة الوطنية للمصالحة والتنمية آنذاك، العقيد مامادي دومبويا، والجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية. وشدد الممثل الخاص على ضرورة أن تكون المرحلة الانتقالية سلمية وشاملة للجميع بناء على جدول زمني انتقالي توافقي وأن تفضي إلى العودة بسرعة إلى النظام الدستوري الكامل. وأكد الممثل الخاص لمحاوريه التزام الأمم المتحدة بمرافقة غينيا خلال العملية الانتقالية وبالتعاون عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وحضر الممثل الخاص الجلسات الاستثنائية التي عقدتها هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في 8 و 16 أيلول/سبتمبر و 7 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، سافر الممثل الخاص مرة أخرى إلى غينيا، حيث أطلق مبادرة للتماسك الاجتماعي الشعبي تتولى قيادتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري في غينيا. كما إنه أطلق مبادرة مماثلة في النيجر في 12 تشرين الثاني/نوفمبر بهدف دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار من خلال إنشاء نظام للوساطة المجتمعية التطوعية.

50 - وفي 9 أيلول/سبتمبر، اجتمع الممثل الخاص مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جان كلود كاسي برو. وناقش الاثنان توقف عمليات الحوار والعمليات الدستورية، والانتخابات المقبلة، والأمن البحري في خليج غينيا، من بين قضايا أخرى. ووافق السيد برو على التعجيل بنشر خبراء في القانون الدستوري في غينيا - بيساو، وقد تم نشرهم فعلاً في تشرين الأول/أكتوبر.

51 - وعاد الممثل الخاص إلى غينيا - بيساو في الفترة من 28 إلى 30 أيلول/سبتمبر عقب الزيارة التمهيدية التي قام بها في حزيران/يونيه. وفي اجتماعاته مع الرئيس أومارو سيسوكو إمبالو وغيره من الجهات الفاعلة الوطنية، حث أحزابَ الأغلبية والمعارضة على استئناف الحوار. ونتيجة لذلك، لا تزال المشاورات جارية من أجل وضع إطار للحوار من أجل بناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة السياسيين قبل الانتخابات التشريعية لعام 2023.

52 - وفي 6 أيلول/سبتمبر، سافر الممثل الخاص إلى فريتاون، حيث أجرى مشاورات مع الرئيس جوليوس مادا بيو وأصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تشجيع الحوار بين الحزب الشعبي لسيراليون، وهو الحزب الحاكم، وحزب المؤتمر الشعبي العام المعارض. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، عاد الممثل الخاص إلى سيراليون لإجراء مناقشات مع الرئيس بيو ومع الرئيس السابق إرنست باي كوروما بشأن الحاجة إلى مبادرات توفيقية ملموسة لتخفيف حدة التوترات السائدة قبل الانتخابات التي ستجرى في عام 2023.

53 - وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، زار الممثل الخاص غامبيا رفقة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين التنفيذي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل تقديم الدعم للمنتدى الوطني لأصحاب المصلحة قُبيل الانتخابات الرئاسية المقرر آنذاك إجراؤها في 4 كانون الأول/ديسمبر. وفي تلك المناسبة، التي اشتركت في تنظيمها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل واللجنة المشتركة بين أحزاب غامبيا، تعهدت الأحزاب السياسية علنا بإجراء انتخابات سلمية خالية من خطاب الكراهية. وفي وقت سابق في تشرين الأول/أكتوبر، قاد الممثل الخاص بعثة إلى غامبيا دعا خلالها إلى عدم تسييس عملية العدالة الانتقالية عقب تأجيل صدور تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويض. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، عاد الممثل الخاص إلى غامبيا رفقة الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، مارثا آما أكيا بوبي، العاملة في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، حيث تحاورا مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين قُبيل الانتخابات الرئاسية.

54 - وفي إطار الجهود الجارية من أجل تسوية أوضاع اللاجئين الإيفواريين ودعم المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، حضر الممثل الخاص في 7 أيلول/سبتمبر مؤتمرا إقليميا بناء على طلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي تلك المناسبة، وقعت كوت ديفوار اتفاقا مع البلدان المجاورة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقا لإلغاء صفة اللجوء الممنوحة للمواطنين الإيفواريين في تلك البلدان بحلول 30 حزيران/يونيه 2022 في ضوء التقدم المحرز في كوت ديفوار.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

55 - على الرغم من القيود التي لا تزال قائمة من أجل التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، استؤنفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عمليات ترسيم الحدود والأنشطة المتصلة بها بكاملها. وقد أقيم ما مجموعه 329 عمودا حدوديا، في انتظار إقامة 023 1 عمودا من أصل مجموع يتوقع أن يبلغ 696 2 عمودا. وبدأت في الاجتماعات الرفيعة المستوى بين الممثل الخاص ومنسقَيْ الأمم المتحدة المقيمَيْن في الكاميرون

ونيجيريا جهود جديدة لبناء الثقة دعما للمجتمعات المحلية المتضررة، بينما استمر رسم الخرائط النهائية وتحديد آخر العمليات عن طريق التعاون في العمل عن بعد.

56 - وفي اجتماع عقد في ياوندي في الفترة من 20 إلى 25 أيلول/سبتمبر، قامت اللجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود بتسوية نقاط الخلاف الثماني المتبقية. وبرئاسة الممثل الخاص، قامت اللجنة المختلطة في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في ياوندي في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر بتسوية مجالين آخرين من مجالات الخلاف وقررت المضي قدما في إقامة 327 عمودا ابتداء من كانون الثاني/يناير 2022.

جيم - تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والأخطار الشاملة التي تتهدد السلام والأمن

57 - حافظ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على تعاونه الوثيق مع الشركاء الإقليميين. ففي 1 تموز/يوليه، نشر المكتب موظفين للعمل في خلية الاتصال التابعة له في مقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا. وفي 12 و 13 تموز/يوليه، أجرى المكتب مشاورات في أبوجا مع جهات التنسيق التابعة للجماعة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني بشأن التقييم الجاري لإطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات. وكانت المداولات جزءا من مشروع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام يهدف إلى تعزيز القدرات الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات من خلال تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية. وقد استندت هذه المبادرة إلى نتائج اجتماع استشاري عقد مع منظمات المجتمع المدني في أكرا في حزيران/يونيه، نظمته إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. ومن بين التوصيات الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماعان توصية بإنشاء منبر لتنسيق وتفعيل مفوضية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني من التفاعل بانتظام مع الجماعة الاقتصادية.

58 - وواصل المكتب تعاونه الوثيق مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقدم الدعم لرئاستها بسبل منها إنشاء آلية لجمع البيانات عن عمليات إغلاق المدارس. وفي 23 أيلول/سبتمبر، شارك المكتب في تيسير الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لمركز منطقة الساحل لتحليل المخاطر والإنذار المبكر التابع للمجموعة الخماسية، ومقره في واغادوغو. وأجري خلال الاجتماع تقييم للتحديات التشغيلية، استنادا إلى حلقة عمل اشترك في تنظيمها المكتب والمجموعة الخماسية في واغادوغو، وعُقدت في 21 و 22 آب/أغسطس، وركزت على مسائل منها إدماج المنظورات الجنسانية في أنشطة المركز.

59 - وفي الفترة من 27 إلى 30 أيلول/سبتمبر، أوفد المكتب بعثة للتقييم التقني بمشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى كابو فيردي قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في 17 تشرين الأول/أكتوبر. وحددت البعثة أفضل الممارسات فيما يتعلق ببناء الثقة بين الجهات الفاعلة السياسية في سياق الانتخابات.

60 - وواصل المكتب مشاركته في التقييم المستمر للهشاشة والقدرة على الصمود المتعلق بمنطقة اتحاد نهر مانو، وذلك بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي، وأمانة اتحاد نهر مانو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب دعم بناء السلام، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

61 - وشـــارك المكتب في الأجزاء الافتراضـــية من زيارتي التقييم المختلطتين ة اللتين قامت بهما لجنة مكافحة الإرهاب إلى بنن ونيجيريا، واللتين تمتا في الفترة من 6 إلى 23 تموز/يوليه، والفترة من 11 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي. وأجريت التقييمات ضـمن إطار عمل اللجنة على رصـد وتيسـير وتشـجيع جهود الدول الأعضاء في تنفيذ أهم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

1 - ديناميات النزاع بين الرعاة والمزارعين

62 - واصــل المكتب عقد اجتماعات الفريق العامل الإقليمي المعني بالرعي ومنع نشــوب الصــراعات، الذي اتفق على القيام بعدد من الأنشـــطة لمعالجة الثغرات التحليلية، بما فيها الثغرات المتعلقة بنوع الجنس والشـباب والصـناعات الاسـتخراجية وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، شـارك المكتب في المناقشـات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة، التي نظمتها الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا بالاشـتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى، مع تركيز الاهتمام على الحلول العابرة للحدود.

2 - حوض بحيرة تشاد

63 - في 4 و 5 تشرين الأول/أكتوبر، في ياوندي، شارك الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الاجتماع الثالث لمنتدى حكام منطقة حوض بحيرة تشـــاد المعني بالتعاون الإقليمي لتحقيق الاســـتقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة. وحضر الاجتماع أيضا كل من الممثل الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لوســـط أفريقيا، والمديرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا، وإدارة الشـــؤون السـياسـية وبناء السـلام، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتم خلال الاجتماع تقييم التعاون بين الهيئات المدنية والعسـكرية والإنسـانية، وإعادة تأهيل الأشـخاص المرتبطين سـابقا بجماعة بوكو حرام، والتعاون عبر الحدود، وإنعاش بحيرة تشـــاد. ودعا الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل إلى الإســـراع في تنفيذ الاسـتراتيجية الإقليمية لتحقيق الاسـتقرار والانتعاش والقدرة على الصـمود في المناطق المتضـررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشـاد، وحث على تعزيز الصـــلات باسـتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة السـاحل. وبالإضـافة إلى ذلك، شـدد الممثل الخاص على ضـرورة النهوض بمشـاركة المرأة والشـباب، وتقوية الملكية والقيادة الوطنيتين، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

64 - وفي الفترة من 18 إلى 22 تشـرين الأول/أكتوبر والفترة من 29 تشـرين الأول/أكتوبر إلى 2 تشـرين الثاني/نوفمبر، قام الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل، بالاشـتراك مع الممثل الخاص لوسـط أفريقيا، بزيارة عمل رفيعة المسـتوى إلى البلدان المتضـررة من جماعة بوكو حرام، وهي الكاميرون وتشـاد ونيجيريا. وفي إطار تفاعلهما مع السلطات الوطنية والمحلية ومع المجتمعات المحلية المتضررة، شدد الممثلان الخاصـان على الحاجة إلى إرادة سياسية مستدامة للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش والقدرة على الصمود، وشجعا على اتباع نهج أكثر شمولية يدمج الصلات بين السلام والتنمية.

65 - وبدعم من المرفق الإقليمي لتحقيق الاســـتقرار في منطقة بحيرة تشـــاد الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اسـتؤنفت المبادلات التجارية عبر الحدود على طول ممر بانكي – آم شـيدي بين نيجيريا والكاميرون. وفي النيجر، مكن المرفق أكثر من 000 40 من المشـــردين داخليا من العودة الطوعية إلى مواطنهم الأصلية في 22 قرية في منطقة ديفا في الفترة من 20 حزيران/يونيه إلى 31 تموز/يوليه.

3 - استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

66 - في أعقاب اجتماع رفيع المستوى عقد في كانون الثاني/يناير، وبعد اجتماع مع قادة قوات الدفاع والأمن في أيار/مايو، اجتمع الممثل الخاص مع الأمين العام لاتحاد نهر مانو في داكار في 12 أيلول/سبتمبر. وبعد استعراض التحديات الماثلة في المنطقة، قدَّم الممثل الخاص الدعم بسبل منها توفير الخبرة التقنية في مجال التسجيل في قوائم الأحوال الشخصية لمساعدة الاتحاد في جهوده الرامية إلى تعزيز حرية التنقل.

4 - أعمال القرصنة في خليج غينيا

67 - لم يحرز أي تقدم يذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفعيل هيكل للأمن البحري المشترك بين الأقاليم. وفي 21 أيلول/سبتمبر، بدأت كيانات الأمم المتحدة تنفذ آلية استشارية لدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة مسألة الأمن البحري في خليج غينيا. وكان انطلاق الآلية نتيجة تحضيرات تقنية اشترك فيها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واستند إلى استنتاجات الاجتماع الذي عقده في 18 آذار/مارس الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والممثل الخاص لوسط أفريقيا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا.

5 - الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ

68 - بتعاون مع حكومتي أيرلندا والنيجر ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، شرع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في التحضير لمؤتمر إقليمي بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من المقرر عقده في الربع الأول من عام 2022.

6 - إصلاح قطاع الأمن، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية

69 - في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤتمرا لتعزيز التعاون بين الملحقين العسكريين بشأن التحديات العابرة للحدود والتحديات الشاملة التي تواجه السلام والأمن في المنطقة.

7 - العنف القبلي في منطقة ليبتاكو - غورما

70 - بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية، شرع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنفيذ التوصيات الواردة في مرفق تقريري السابق عن أنشطة المكتب(S/2021/612). وفي 30 تموز/يوليه، حضر الممثل الخاص حفل افتتاح مرفق ليبتاكو - غورما لتحقيق الاستقرار، التي تتولى قيادته هيئة ليبتاكو - غورما المتكاملة المعنية بالتنمية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاجتماع الأول للجنة التوجيهية الإقليمية التي تشرف على المرفق. وفي 11 و 12 آب/أغسطس، شارك الممثل الخاص في الاجتماع الثالث لحكام مقاطعات ليبتاكو - غورما الحدودية في واغادوغو. وأعرب حكام المقاطعات عن قلقهم إزاء تزايد عمليات الاختطاف والهجمات على المدارس، من بين تحديات متعددة أخرى تتعلق بالأمن والحوكمة. ودعا حكام المقاطعات إلى تسريع برامج تحقيق الاستقرار، واتفقوا على اتخاذ تدابير لإضفاء الطابع المؤسسي على جهود التعاون. وفي اجتماع عقد في 30 تموز/يوليه، أكد الممثل الخاص لرئيس بوركينا فاسو دعم الأمم المتحدة الكامل لجهود تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي.

71 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مشاورات من أجل إطلاق مبادرة مشتركة للحوار المجتمعي في منطقة الساحل للمجتمعات المحلية الحدودية المتضررة من النزاعات، بما في ذلك المزارعون والرعاة. ومكنت تلك المشاورات من تحديد النزاعات القائمة على أسس دينية في المناطق الحدودية في تشاد والنيجر، والنزاعات بين الرعاة المزارعين في المناطق الحدودية في بوركينا فاسو والنيجر، وكذلك النزاعات المرتبطة بالتطرف العنيف والتوترات العرقية في مالي والنيجر. وتم تحديد ثلاث منظمات غير حكومية لتتولى قيادة تنفيذ المبادرات.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

72 - لقد أحرز تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على الصعيدين المؤسسي والبرنامجي. وخلال اجتماع اللجنة التوجيهية المعقود في 3 و 4 تشرين الثاني/نوفمبر في داكار، ناقشت كيانات الأمم المتحدة سبل تحديد مواقف جديدة لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في السياق الجيوستراتيجي الإقليمي المتطور باستمرار، والتقدم المحرز في تنفيذ خريطة طريق الاستراتيجية للفترة 2021-2022، بما في ذلك تعبئة الموارد، وصياغة فصل مشترك لتعزيز الملكية الوطنية للاستراتيجية عن طريق ترسيخها في الأطر القطرية، وكذلك في أعمال الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والشركاء الإنمائيين الآخرين، واتخاذ مبادرات شاملة متعددة البلدان.

73 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وزراء العدل في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نجامينا لمناقشة سبل مواءمة بروتوكولات التعاون القضائي. واختتم الاجتماع بتوقيع اتفاق بين المنتدى القضائي لبلدان منطقة الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتحسين التعاون القضائي في المنطقة.

74 - وفيما يتعلق بالركيزة الأمنية في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، نظمت عدة أنشطة لبناء القدرات بشأن نزع السلاح وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة ليبتاكو - غورما، بحضور قوات الأمن ومنظمات المجتمع المدني. وسعت هذه الأنشطة، في جملة أمور، إلى تعزيز مشاركة المرأة في جهود الدعوة إلى السلام والأمن.

75 - وفيما يتعلق بركيزة القدرة على الصمود، كثفت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أنشطتها المتعلقة بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للتخفيف من شدة المخاطر ذات الصلة. وتماشيا مع مجال الأولوية المتعلق بالطاقة المتجددة في إطار هذه الركيزة، أنشأ الشركاء مركزا لدعم الطاقة الشمسية وبدأوا في إجراء دراسات لتحديد الاحتياجات من الطاقة وإيجاد الحلول التقنية لتمكين الهياكل الأساسية الاجتماعية من الحصول على الطاقة.

76 - وفي 1 و 2 تموز/يوليه، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في رئاسة اجتماع اللجنة التوجيهية لبرنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة الساحل، الذي حضرته أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وممثلون عن وزارات العدل والأمن والشؤون الخارجية في الدول الأعضاء في المجموعة. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء الزيادة الملحوظة في الاتجار بالمخدرات ودعوا إلى الاستجابة للصلات الموثقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

هاء - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

77 - واصل الممثل الخاص القيام بالدعوة إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر في بيساو، اشترك مع رئيس غينيا - بيساو في رئاسة اليوم الإقليمي المفتوح الثاني عشر بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وعلاوة على ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم دعمه المنتظم للفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ويسر عقد دوراته المواضيعية نصف الشهرية لتبادل الآراء، بما في ذلك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الفترة من 26 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه، قام الفريق العامل، الذي ينسق أعماله مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بزيارة إلى نجامينا بهدف الدعوة إلى إشراك المرأة والشباب بصورة هادفة في المرحلة الانتقالية بعد وفاة الرئيس السابق إدريس ديبي إتنو. ونظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حلقة عمل في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 6 أيلول/سبتمبر لفائدة 50 مدرّبا من بنن وتوغو وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا بشأن مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية. وفي إطار الجهود الرامية إلى النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، تماشيا مع القرار 2250 (2015)، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعمه لبرامج التوعية في المدارس ولحملات وسائل التواصل الاجتماعي في عدة بلدان.

78 - وفي إطار متابعة المشاورات الإقليمية التي أجراها المكتب في نيسان/أبريل بشأن الاستعانة بنظام العدالة، عقد المكتب، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة اجتماعا للخبراء في أكرا، في 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر، لمناقشة إنشاء منتدى إقليمي لوزراء العدل.

79 - وفي 31 آب/أغسطس، نظم المكتب، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مشاورة إقليمية افتراضية للعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان بشأن تعزيز حرية التعبير من أجل توطيد الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واتفق المشاركون على تعزيز تبادل المعلومات والمعارف ودعوا إلى النهوض بجهود الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية الحريات الأساسية.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

80 - إني أرحب بالتقدم المحرز في تعزيز الثقافة الديمقراطية في العديد من بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأنا أثني على شعب كابو فيردي لحفظه لذلك المعيار خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في البلد في الآونة الأخيرة، وشعب غامبيا لإجرائه انتخابات رئاسية سلمية في 4 كانون الأول/ديسمبر. فقد كان إقبال الناخبين المثير للإعجاب دليلا على استمرار التزام شعب غامبيا بالحفاظ على الديمقراطية والنهوض بها.

81 - بيد أن القلق يساورني بشأن حالات التمديد غير الدستوري للولايات الرئاسية وبشأن الانقلابات التي تحدث في أجزاء من المنطقة دون الإقليمية وفي جميع أنحاء أفريقيا. وقد كان الانقلاب الذي وقع في غينيا والأسباب التي أدت إليه علامة تحذير أخرى على تراجع الديمقراطية في أجزاء من المنطقة دون الإقليمية. وإني أثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما تبذله من جهود من أجل استعراض بروتوكولاتها

التأسيسية، بما فيها البروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، ومن أجل النظر في اتخاذ تدابير أخرى لمكافحة هذه الظاهرة. والأمم المتحدة على استعداد لمرافقة هذه المبادرة ودعمها. كما إني أرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا من أجل إنشاء منتدى لوزراء العدل.

82 - وفيما يتعلق بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تلتزم الأمم المتحدة بمرافقة الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق انتقال سلمي وشامل للجميع، يتوج بالعودة بسرعة إلى النظام الدستوري التام بإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع.

83 - وسيكون من المهم بنفس القدر أن يستعرض أصحاب المصلحة في المنطقة دون الإقليمية الدورات الانتخابية التي مرت في الفترة 2020-2021 لتحديد الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات، وضمان اعتماد التوصيات التي قدمتها بعثات مراقبة الانتخابات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في الوقت المناسب قبل الدورة الانتخابية المقبلة التي ستبدأ في عام 2023.

84 - وقد ساعد التقدم المحرز من خلال عمليات الحوار الجارية في العديد من بلدان المنطقة على بناء توافق الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام الوطني وعلى تعزيز التماسك الاجتماعي في بيئات كثيرا ما كانت تتسم بالاستقطاب. ومن الضروري أن تستمر هذه الجهود، مع ضمان المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، بما فيه المرأة والشباب. ومن المهم أيضا اختتام عمليات العدالة الانتقالية الجارية من أجل تشجيع المصالحة وتعزيز التماسك الوطني.

85 - ولا يزال تنفيذ الإصلاحات المؤسسية المعلقة المبينة في اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو لعام 2016، وفي خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤلفة من ست نقاط والمعنونة "اتفاق بشأن حل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو"، ولا سيما استكمال الإصلاح الدستوري التوافقي، أمرا أساسيا بالنسبة لعملية تحقيق الاستقرار السياسي في البلد.

86 - ولا تزال الحالة الأمنية المتقلبة في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في منطقة الساحل، تشكل مصدر قلق كبير. وقد أثبتت الجماعات المسلحة مرة أخرى قدرتها على شن هجمات واسعة النطاق، مما يعرض السكان المدنيين للخطر ويتسبب في التشريد ويحرم الأطفال من التعليم. وتجدر الإشارة إلى أن إغلاق المدارس يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الفردية على نطاق واسع وأنه ينطوي على مخاطر عرقلة التنمية في المنطقة. وإني أحث جميع الأطراف على احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في النزاهة والحياد وعلى إيصال المساعدة الطارئة إلى السكان المحتاجين.

87 - وفي حين لم تشهد الدول الساحلية هجمات مسلحة كبيرة، فإن سيناريو اتساع رقعة مناخ انعدام الأمن الكامن في اتجاه الجنوب لا يزال يشكل أحد التهديدات. لذا فإني أرحب بالخطوات التي اتخذتها بعض البلدان في المنطقة دون الإقليمية من أجل تعزيز تعاونها عبر الحدود وتبادل المعلومات فيما بينها.

88 - وما فتئت التحديات الأمنية القائمة في منطقة الساحل تشكل تهديدا وجوديا عالميا. ولذلك فإنني أشيد بالجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لوقف موجة الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة دون الإقليمية. ولا يزال سير بلدان المنطقة قدما في تعزيز التنسيق ووضع حقوق الإنسان في صميم عملياتها يكتسي أهمية بالغة. وإني أوجه نداء عاجلا إلى الشركاء الدوليين ليقوموا بزيادة دعمهم لهذه المبادرات، التي كثيرا ما تُتخذ على حساب التدخلات الاقتصادية

والاجتماعية. وأنا أحث هؤلاء الشركاء أيضا على زيادة مساهماتهم في مرفق ليبتاكو – غورما لتحقيق الاستقرار ومن أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وينبغي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبها، أن تعجل بتعبئة الموارد لخطة عملها للقضاء على الإرهاب للفترة 2020–2024.

89 – ورغم الجهود الملحوظة المبذولة على الصعيد الوطني، فمن المؤسف عدم إحراز تقدم في تفعيل هيكل الأمن البحري لخليج غينيا. وينبغي للدول الأعضاء أن تتعاون على وجه الاستعجال لمعالجة هذه المسألة.

90 – وإدراكاً لمحدودية النهج الذي يركز على الاعتبارات الأمنية، لا بد لدول المنطقة أن تكثف جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار من خلال نهج شامل يحقق التكامل بين استجابات العمل الإنساني والتنمية والحوكمة وحقوق الإنسان والحفاظ على السلام وبتشجيع الآليات المجتمعية لتسوية المنازعات. وإني أدعو دول المنطقة والشركاء الدوليين إلى دعم النهج الشاملة، بما في ذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

91 – وينبغي أن تواصل مؤسسات حقوق الإنسان الاضطلاع بأدوارها الحاسمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفي ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

92 – وإني أثني على المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لاعتمادها خطة عمل ملموسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في قطاع الأمن، وأجدد ندائي الداعي إلى أن تتخذ بلدان المنطقة جميع التدابير اللازمة من أجل الامتثال لالتزاماتها الوطنية والإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين، بسبل منها ضمان رصد مخصصات كافية في الميزانية لتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وما يتصل به من قرارات تنفيذا مجديا.

93 – وإني أرحب بعقد اجتماعات لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لأول مرة منذ عام 2014. كما إني أثني على حكومتي البلدين لالتزامهما الثابت وأشجعهما على المثابرة من أجل إيجاد تسويات لمجالات الخلاف المتبقية، وفقا لولاية اللجنة.

94 – وفي حين أن من المشجع أن اقتصادات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل قد استأنفت مسار النمو بعد فترة الانكماش وما صاحبها من المصاعب ومن تفاقم أوجه عدم المساواة بسبب جائحة كوفيد-19، فإني أكرر ندائي الذي يدعو جميع الأطراف المعنية إلى ضمان الإنصاف في الحصول على اللقاحات لتفادي ظهور موجات جديدة من العدوى ولتمكين المجتمعات من الخروج من الأزمة بمزيد من القدرة على الصمود.

95 – وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، على تعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فالشراكات الفعالة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وكيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات تكتسي أهمية أساسية في إيجاد أوجه التآزر لدعم المنطقة. وأنا أود أن أعرب عن فائق تقديري لممثلي الخاص، النظيف خاطر محمد صالح، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وكذلك منسقي الأمم المتحدة المقيمين، على ما يبذلونه من جهود دون كلل لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.